الأمم المتحدة S/PV.7152

مجلس الأمن

السنة التاسعة والستون

مؤقت

الجلسة **٧١٥٢**

الخميس، ٣ نيسان/أبريل ٢٠١٤، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيسة:	السيدة أوغوو	(نيجيريا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بانكين
	الأرجنتين	السيد أويارثابال
	الأردن	السيد الحمود
	أستراليا	السيد كوينلان
	تشاد	السيد شريف
	جمهورية كوريا	السيدة بايك جي – آه
	رواندا	السيد ندوهونغريهي
	شيلي	السيد غالبيس
	الصين	السيد ليو جياي
	فرنسا	السيد لاميك
	لكسمبرغ	السيدة لوكاس
	ليتوانيا	السيدة كازراغينيه
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد لورد

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

التقرير الخاص للأمين العام عن استعراض العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2014/138)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 506.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

الإعراب عن الشكر للرئيس السابق

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): بما أن هذه أول جلسة يعقدها مجلس الأمن في شهر نيسان/أبريل ٢٠١٤، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري، بالنيابة عن المجلس، لسعادة السيدة سيلفي لوكاس، الممثلة الدائمة للكسمبرغ، على عملها رئيسة للمجلس خلال شهر آذار/مارس. وأنا على ثقة بأنني أتكلم باسم جميع أعضاء المجلس وأنا أعرب عن عميق التقدير للسفيرة لوكاس وفريقها على المهارة الدبلوماسية الكبيرة، وعلى العمل الممتاز الذي اضطلع به وفد بلدها.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

تقرير الأمين العام عن استعراض العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2014/138)

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل السودان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2014/236، التي تتضمن نص مشروع قرار مقدم من أستراليا، جمهورية كوريا، فرنسا، لكسمبرغ، ليتوانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيجيريا، الولايات المتحدة لأمريكية.

أود أن ألفت انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2014/138، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن استعراض العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. سأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري التصويت برفع الأيدي

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، الأرجنتين، الأردن، أستراليا، تشاد، جمهورية كوريا، رواندا، شيلي، الصين، فرنسا، لكسمبرغ، ليتوانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيجيريا، الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): نتيجة التصويت ١٥ صوتا مؤيدا، اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢١٤٨ (٢٠١٤). أعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

السيد حسن (السودان): أولا وفي المستهل، أود أن أتقدم بالتهنئة لك السيدة الرئيسة ولنيجيريا الدولة الأفريقية الشقيقة، التي عندما نتكلم عن السلام في السودان، يجب أن نقف قليلا عند الدور الهام الذي تضطلع به نيجيريا واضطلعت به في مسيرة السلام في السودان، سواء تعلق الأمر بالمفاوضات السابقة بين شمال السودان وجنوبه منذ مطلع التسعينات أو عملية أبوجا التي انتهت بإبرام اتفاقية دارفور الأولى المعروفة باتفاقية أبوجا، ولاحقا الدور المحوري والهام الذي تضطلع به نيجيريا حتى الآن في العملية السياسية ودعم تطبيق وثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور، علاوة على إسهام نيجيريا المقدر في العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، التي نحن الآن بصدد اعتماد قرار استعراضها ٢١٤٨ (٢٠١٤).

اطلعنا باهتمام كبير على ما جاء في مضامين تقرير الأمين العام (S/2014/138) عن استعراض العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور ونتفق تماما مع التوجهات

الرامية إلى تعزيز فعالية هذه العملية، مع الأخذ بعين الاعتبار التطورات الإيجابية التي حدثت في دارفور، ولا بد أن يترتب عليها إعادة النظر في وضع البعثة وقوامها ومكوناتها، وترتيب أولوياتها حتى تخدم عمليات العودة الطوعية الواسعة، وعمليات الاستقرار التي تمت، وتسهم في ذات الوقت في اتجاه تعزيز الجهود الرامية لاحتواء المصادمات القبلية في دارفور، والتي تسببت مؤخرا في تدهور الحالة الأمنية في الإقليم.

بالعودة إلى القرار الذي اعتمدتموه للتو ٢١٤٨ (٢٠١٤)، فإننا نقر بأننا فيما يتعلق بتوصيات الاستعراض بأن حكومة السودان تدعم السيناريو الثالث الوارد في التوصيات، فقد خلص التقرير إلى ثلاثة سيناريوهات الثالث أفضلها، وهدفنا إن شاء الله وسقف توقعاتنا أن نعمل على تحقيق الهدف الأعلى خلال عام، حتى شهر شباط/فبراير والمتمثل في تحقيق زيادة فعالية أداء البعثة، وفي نفس الوقت نتمكن نحن على الأرض من تحقيق ما تبقى على صعيد العملية السياسية بإلحاق جميع الحركات المتبقية بعملية السلام في الدوحة.

حرصت على مخاطبة المجلس خلال جلسة اعتماد هذا القرار، لأبشر مجددا بدعوة الحوار الوطني التي أطلقها السيد رئيس الجمهورية منذ السابع والعشرين من شهر كانون الثاني/يناير الماضي، وقد جرى تجديد تلك الدعوة الآن في ملتقى أم جرس في دولة تشاد الشقيقة، وهذا هو الملتقى الثاني الذي تعقده دولة تشاد بمبادرة كريمة من السيد الرئيس إدريس ديبي، ونحن في هذا المقام نقدر له هذا الجهد، ونعرب عن امتناننا وتقديرنا ودعمنا الكامل لهذا الملتقى لأنه جهد إقليمي يهدف إلى استئصال جذور مسببات النزاع القبلي وفي نفس الوقت يهدف إلى تعزيز الحوار الدارفوري الداخلي الذي بدوره يساعد على إلحاق جميع الحركات الرافضة لعملية السلام. وفي هذا الإطار جاءت مبادرة السيد رئيس الجمهورية ودعوته للحوار الشامل، ونؤكد للمجلس بأن حوارنا الذي فتحنا صفحته الآن لا يستثني أحدا، حتى الحركات المسلحة التي تحمل السلاح الآن ليس هناك ما يحول بينها وبين المشاركة في عملية الحوار الواسع هذا، وانتقلنا الآن إلى مرحلة إعلان المبادرة وإلى مرحلة تكوين آليات تنفيذ المبادرة وكيفية إدارة هذا الحوار. وإن شاء الله نتطلع خلال هذا العام الذي يمثل الموعد النهائي لتقييم تقرير الاستعراض، إلى أن يتم إلحاق الجميع بعملية سياسية شاملة.

إننا نقر بالطبع بأن الأشهر الماضية شهدت تدهورا في الحالة الأمنية، نقر بذلك ولكن كان سبب ذلك العنف القبلي بالدرجة الأولى وهو الذي نعمل الآن على احتوائه من خلال المسار الإقليمي ممثلا ملتقى أم جرس الأول والثاني، من خلال تحريك عملية الدوحة، وكذلك من خلال الحوار الدارفوري الداخلي.

إن تاريخ العنف القبلي في دارفور ليس جديدا، فهو مرتبط بموارد الماء والكلأ وحديثا مرتبط بمسألة الذهب، وقد بذلت الحكومة بالتنسيق مع العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، ونحن نشكر العملية على دورها فيما يخص دعم المصالحات القبلية العديد من الجهود لاحتواء هذه المصالحات، وتوصلنا حتى الآن إلى ست اتفاقيات صلح، بين هذه القبائل، صحيح أن بعض الاتفاقيات لم تصمد، ولكن نتوقف وسوف نستمر في مسارنا الرامي إلى إحتواء جميع بقايا النزاع، على أمل أن ينتهي هذا العام ويكون التقييم القادم مفاده أن الأوضاع تحسنت وفي نفس الوقت، تحسن أداء البعثة، وبالتالي ينظر المجلس في كيفية إعادة توجيه ولاية البعثة بحيث تركز على التنمية والإعمار والإنعاش في دارفور.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): بذلك، يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/١٠.